E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

مجالات التعامل الدبلوماسي بين الجزائر أوربا خلال العهد العثماني

The fields of diplomatic relations between Algeria and Europe during the Ottoman period

فاطمة درعي

جامعة معسكر، الجزائر

fatima.drai@univ-mascara.dz

تاريخ الإيداع: **2019/05/05** تاريخ القبول: **2019/01/26** تاريخ النشر: **2020/01/31**

الملخص:

تمتّعت الجزائر بحرية واسعة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية بعد إلحاقها بالخلافة العثمانية واتجهت سياستها إلى الإستقلالية في القرار في القرن 17 م/12هـ ،وعدم الالتزام بأي تعاقد أو اتفاقية تبرمها الخلافة مع الأطراف الأوربية ،وكذا عدم الاعتراف بوجود حالة سلم مع أية دولة أوربية لم ترتبط معها بمعاهدة مباشرة تؤمّن مصالحها المشروعة،لذلك عملت الجزائر على وضع آليات لقانون المعاهدات من خلال مبدأ أنه من السهل إبرام الصلح لكن من الصعب المحافظة عليه وحمايته ،فركزت على فكرة أن الدول من حيث العلاقات لا تتعامل مع بعضها البعض وفقا للمبادئ والمثل والمعايير الأخلاقية بقدر ما تحترم بعضها البعض وتراعي مصالح الأطراف الأخرى بالقدر الذي تستطيع هذه الأطراف النيل من مصالحها بنفسها. في ظل تنامي أهمية البحر الأبيض المتوسط أصبحت الجزائر تتمتع بأهمية كبيرة إذ شكّلت بالنسبة للخلافة العثمانية امتدادا لصراعها مع العالم المسيحي الذي أظهرت الأحداث عجزه في مختلف الحملات ومن ثّم عجز السياسة الأوربية في تشكيل حلف لمواجهة الدولة القوية بالداخل بفضل تمتّعها بالحصانة.

الكلمات الدالة:

الجزائر ، أوربا ، التمثيل الدبلوماسي ، القناصل ، المعاهدات ن الهدايا القنصلية

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

Abstract:

Algeria enjoyed wide freedom in the management of its internal and external affairs after its annexation to the Ottoman caliphate. Its policy was directed towards independence in the resolution in the 17th century. It did not comply with any contract or agreement concluded by the Caliphate with the European parties, nor did it recognize the existence of a state of peace with any European country With it a direct treaty that guarantees its legitimate interests. Algeria therefore worked to develop mechanisms for the law of treaties through the principle that it is easy to conclude the peace but it is difficult to preserve and protect it. It focused on the idea that states in terms of relations do not deal with one another in accordance with principles, As far as moral respect each other and take into account the interests of other parties to the extent that this may undermine the interests of the parties themselves. In light of the growing importance of the Mediterranean, Algeria has become of great importance as a trade route. As for the Ottoman Caliphate, it was an extension of its struggle with the Christian world, which showed its inability in various campaigns and consequently the inability of European policy to form an alliance to confront the powerful state.

In this article, we will discuss the diplomatic relations between Algeria and European countries by defining the general framework of these relations and the fields of dealing, as well as the issue of consular gifts and their impact on relations between Algeria and Europe.

Key Words:

Algeria, Europe , Diplomatic representation , Consuls , Treaties , Consular gifts.

رغم أن علاقات الجزائر بدول أوربا اتسمت بطابع الحروب والكوارث بصورة عامة إلا أن ذلك لم يمنع نمو هذه العلاقات وتطوّرها وتحسّنها في بعض الأحيان ، وأكثر الدول احتكاكا بالجزائر دول شمال أوربا وإنجلترا وهولندا وكذا الدويلات الإيطالية وإسبانيا والبرتغال وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت الجزائر ترتبط بمعاهدات سلام مع كل الدول الأوربية باستثناء ألمانيا وروسيا التي كانت تتخّذ تجاهها الجزائر موقف عدم الاكتراث والرفض لعقد الاتفاقيات أو إقامة علاقات تضامنا مع الخلافة العثمانية والبعض الآخر نتيجة استمرار حالة الحرب معها[1].

فرضت السلطة البحرية الجزائرية على الدول الأوربية الإعتراف بقوتها ومكانتها، فكانت هذه الدول تدفع لها الجزية والهدايا السنوية وتحاول في الكثير من الأحيان قهر هذه

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

السلطة وظلّت المدفوعات الأوربية ورغم تأثيرها على التوازنات المالية عاملا أساسيا في الحفاظ على مجابهة هذه القوة.[2]

1 – الإطار العام للعلاقات الجزائرية الأوربية خلال العهد العثماني:

ولاء الجزائر للخلافة العثمانية وقوّتها جعلها تقوم بدور مزدوج، فهي تمثّل نفسها من جهة، وتمثّل الخلافة العثمانية من جهة أخرى، مما جعلها عرضة للهجمات المتتالية وهو ما زاد من تكاليفها مما فرض عليها زيادة الضرائب المفروضة على الدول التي تسعى لضمان أمن سفنها وأمنها وكانت الجزائر تفضّل العتاد على المال.[3] ويبرز لنا دوغرامون De Grammont مكانة الجزائر وطبيعة علاقتها مع الدول الأوربية بقوله: "لقد ظلّت الجزائر طيلة ثلاث قرون رعب للنصرانية ومصدر خوفها وضعفها، فلم تنج دولة واحدة من ملاحقة البحارة الجزائريين، بل خضعت لهم ودفعت بذلك الضريبة المذلة السنوية، فثلاث أرباع دول أوربا كانت تدفع الضريبة".

رغبة الدول الأوربية في التوسّع الاستعماري خارج أوروبا والحقد الديني والسياسي الموروثان عن الحروب الصليبية ضد الشعوب الإسلامية و الرغبة في احتلال مواقع إستراتيجية بصفة دائمة واتخاذها منطقا للتوسّع الاستعماري داخل البلاد للاستغلال الاقتصادي والبشري، و إدراك الجزائر للمخاطر المحيطة بها واهتمامها بإعداد نفسها لمواجهتها سياسيا وعسكريا واقتصاديا جعلها أكثر قوة وتأثيرا في العلاقات الدولية إضافة إلى موقعها الجغرافي الإستراتيجي الذي فرض عليها بناء قوة بحرية وبرية قادرة على التأثير في الأحداث العالمية هذا إلى جانب إمكانياتها الاقتصادية المتنوعة التي جعلت أوربا تابعة لها بالرغم من اضطراب العلاقات بين الطرفين، وقد شهدت العلاقات الجزائرية الأوربية نموا وتطورا، فقد عقدت مع بريطانيا 27 معاهدة وتولى رعاية المصالح الفرنسية 60 قنصلا ونائب قنصل وتردّد على الجزائر 96 محافظا ومبعوثا.[4]

رغم محاولات الأسبان وحتى البنادقة والأمريكيين فيما بعد تشكيل حلف للقضاء على هذا الخطر، فقد تمكّنت الجزائر من إحداث توازن في العلاقات الخارجية بين المصالح الإسبانية والبريطانية، وبظهور الولايات المتحدة الأمريكية أدخل عنصر جديد في العلاقات فاتجه الجزائريون إلى استغلال هذا الظهور الذي مكّنها من زيادة مصادر خزينتها ودائرة نشاطها إلى المحيط الأطلسي بتهديدها للبواخر الأمريكية فأبعدتها من التجارة في البحر الأبيض المتوسط،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

غير أن ظهور البرتغال بديلا لإسبانيا وتمركزه بقوته البحرية في مضيق جبل طارق سمح بالعودة التدريجية للأمريكيين [5].

اعتادت الدول الأوربية على دفع هذه الالتزامات والوفاء بها في الظروف التي تكون فيها ضعيفة وغير قادرة على المواجهة أما عندما تكون في موضع من القوة فإنها تضيق ذرعا بالإتاوات والضرائب المفروضة عليها فتنكث العهود ويصحب هذا الأخير تنظيم حملات عسكرية وغارات وهجمات غادرة منفردة أحيانا ومشتركة أحيانا أخرى في شكل أحلاف، ومصدر قوة الجزائر في العصر الحديث يعود إلى وعيها الكامل بالأخطار الأوربية المحدقة بها واهتمامها الكبير بإعداد نفسها لمواجهتها سياسيا وعسكريا، اقتصاديا وفعالية موقعها الإستراتيجي الذي يتحكّم الحوض الغربي للمتوسط واهتمامها ببناء قوة عسكرية بحرية كأداة لفرض إرادتها على الخصوم تتمثل في الأسطول البحري الهام الذي قام ببناءه خير الدين بربروس بغرض مواجهة الخطر الاسباني وقد جهّز هذا الأسطول بوحدات بحرية خفيفة وسريعة الحركة وزيادة على القوة البحرية اشتهرت الجزائر بإمكانيات اقتصادية متنّوعة كانت أوربا دائما بحاجة إليها تستوردها منها كالجلود والصوف العسل والشمع والحبوب والزيتون وكل أنواع الخضر والفواكه وقد تحصّلت أوربا عام 1788من موانئ الجزائر دلّس عنابة وارزيو على مئة وخمسين ألف حمولة قدر مجموعها بمائة ألف قنطار.

2- التمثيل الدبلوماسي الأوربي في الجزائر:

لقد كان لكل الجاليات الأوربية في الإيالات العثمانية ممثل لتلك الدولة لدى السلطان العثماني وكان مقر إقامته في اسطنبول، كانت البندقية هي أقدم الدول المتعاملة مع الدولة العثمانية وكان يطلق على ممثلها في الدولة العثمانية تسمية البيل (bajili) الذي كان يعتبر أكبر ممثل للسلطات السياسية والقضائية للبنادقة المقيمين أو العابرين [6]، وقد سمحت الدولة العثمانية للبندقية في أول إتفاق لها بعد فتح القسطنطينية سنة 1453 بإقامة هذا البيل كقنصل مكلّف بإدارة المستعمرة البندقية فيها وتمّ الإبقاء عليه في العاصمة العثمانية ويتم تغييره كل 3 سنوات، ومنذ سنة1525 أصبح للبندقية بيلّها (سفيرها) المنتظم والدائم بالإضافة إلى القائمين بالأعمال الذين كانت تبعث بهم في المناسبات، السياسية، وكان البيل يلعب دورا دبلوماسيا، وبقي محافظا على صفته التجارية ورغم أن البيل كان يتمتّع بمكانة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

مرموقة لدى الباب العالي نظرا لقدم العلاقات مع الدولة العثمانية إلا أنّه كان أكثر عرضة من غيره من السفراء للإهانة والسجن والاضطهاد بسبب الحروب الدائمة بين الدولتين.[7]

لم تكن الجزائر تهتم بتعيين سفراء لتمثيلها عند ملوك أوروبا على أساس أن يقيموا عند هؤلاء لمدة طويلة بل كانت ترسل مبعوثين عنها لفترات قصيرة و في مهام مضبوطة و غالبا ما كان هؤلاء السفراء يستعينون في رحلاتهم بخدمات القناصل المعتمدين في الجزائر، أو بالتجار الأجانب بالإضافة إلى أهل الذمة، و اعتادوا التنقّل في السفن الأوربية ، و كانت هذه السفارات تذهب إلى أوروبا في جو رسمي في الداخل و الخارج و عند وصولهم يجدون برامج تحركّهم مضبوطة ينتقلون من مكان لآخر وفق ما رسمته الدولة المضيفة ، و بذلك ضلّت معرفتهم بهذه المجتمعات سطحية و لا سيما أن تكوينهم ظلّ معتمدا على المألوف و على التجربة ،و لم تكن هناك آلية دبلوماسية على شكل المألوف في أوروبا حيث كانت السفارة الجزائرية تندرج ضمن منطق إسلامي المعهود في الرحلة و ذلك بالقيام بسفر إلى الدولة الأجنبية لقضاء أمر ما فهي عمل مؤقت بأمر رسمي فلم يهتّم الداي بتكوين السفراء المكلّفين بمهام في الدول الأجنبية، فتكوّن السفراء بالتجربة و الممارسة الميدانية و بذلك لم تعتمد الدبلوماسية الجزائرية على التكامل بل كانت مشتتة ترتبط فقط بالمهمة.

خلال فترة الحكم العثماني في الجزائر كانت فرنسا هي السبّاقة في تأسيس قنصلية وذلك بالرجوع إلى طبيعة العلاقات الفرنسية العثمانية التي شجّعت على ذلك خاصة من خلال التسهيلات التي أقرتها الامتيازات الموّقعة سنة 1535 والتي وضعت أسس جديدة في العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وإيالاتها وفرنسا وفتحت المجال من جهة أخرى لها في الدول الأوربية لتحقيق عدة مكاسب. العامل الأساسي الذي جعل فرنسا وباقي الدول الأوربية بعدها تفكّر في إقامة قنصلية في الجزائر هو المصالح التجارية والمتمثلة في المؤسسات التجارية الخاصة بصيد المرجان والتبادل التجاري، كما أن السفير الفرنسي في القسطنطينية لا يستطيع القيام بهذا الدور بحكم موقعه البعيد عنها، لذلك وحسب ما ذكره بوسكيه راوول(Busquet Raoul) سيقوم السفير الفرنسي بترمول دونرفوا(Betromole de narvoie)بتعيين برتول (Bartholle [8])بموجب قرار ملكي صادر عن شارل (Charles Ix (1560-1574))في 15 سبتمبر 1564 [9] حسب ما أورده بول ماصون(Paul Masson)، لكن بيلرباي الجزائر حسن فنزيانو رفض قبول هذا

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

التعيين من خلال الرسالة التي وجّهها إلى الملك هنري(Henri III(1574-1589))في 28 أفريل 1579.[10]

استأنفت المفاوضات مع الباب العالي، ويؤكد السفير الفرنسي في إحدى رسائله إلى الملك هنري الثالث في 12 فيفري1578 [11]، أنه نجح في تعيين نائب قنصل هو François) (Guighigotto لكن لم يُقبل اعتماده كذلك وذلك قبل إستقرار أول قنصل فرنسي في الجزائر وهو سورون (Sauron) الذي حصل على عقد الاعتماد في 6 ماي 1581 [12]، عمل القنصل الفرنسي على الإهتمام بالعلاقات التجارية مع الجزائر بالإضافة إلى مهمته كوكيل تجاري لمدينة مرسيليا، وأمام هذا التفوّق الفرنسي، طلبت بريطانيا الحصول على نفس الإمتيازات وذلك للحفاظ على مصالحها التجارية من خلال تعيين وكيلها تيبتون (Tipton)كممثل تجاري للشركة الإنجليزية التركية وأوكلت له مهمة الإشراف على المحطات التجارية الإنجليزية في الجزائر[13]. عملت هولندا بدورها من أجل فرض نفسها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذا الحصول على امتيازات ومصالح لها في الجزائر، ورغم الأعمال العدوانية التي شنّتها هولندا إلى جانب الإنجليز والإسبان على سواحل الجزائر على مدينة جيجل سنة 1610-1616 إلا أنّ هذا لم يمنع هولندا من الحصول على تمثيل دبلوماسي في الجزائر ابتداءا من سنة 1616 إلى غاية سنة 1830.[14]

من جهتها السويد كذلك نجحت في توقيع أول معاهدة لها مع الجزائر سنة 1729 في عهد الداي محمد كور عبدي (1724-1732) وملك السويد فريدريك الأول (1676-1751)، وقّعت معاهدة بتاريخ 5 أفريل 1729 وضمنت 22 مادة والتي تضمّنت تعيين أول قنصل قدّم أوراق اعتماده سنة 1730. [15]

تباينت سياسة الدول الأوربية مع الجزائر بحسب اختلاف وتباين مصالحها التجارية وكذا تأثير العلاقات الدولية وهو ما أثّر بدوره على تأسيس القنصليات واعتماد القناصل الأوربيون في الجزائر، وما ذُكر من قناصل لا يعني أن هذه الدول هي الوحيدة التي كانت على علاقات مع الجزائر لكنها كانت السباقة في إرسال ممثلين لها إلى الجزائر. القنصل عامة مهما كانت جنسيته كان يلعب دورا مضاعفا فيجب أن يجمع في شخصه صفات من الصعب وجودها مجتمعة في شخص واحد وهي شخصية الإداري الحازم والسياسي الماهر والتاجر الخبير.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

بالنسبة للسفراء والقناصل في الدولة العثمانية كانوا يعزلون ويعينون من قبل ملوك دولهم أو سفرائها ،ولا يعطى لغيرهم الحق في تركهم أو نقلهم أو الاعتراض على وجودهم مهما بدر منهم فتمكنوا بذلك من بلاد المسلمين في بث الفتن وتشويش الأفكار بما لهم من حصانة وحماية تمكنهم من أن يفسدوا كما شاءوا وكذلك من الحقوق التي تمتع بها السفراء و القناصل أنه لا يجوز سجنهم أو ختم منازلهم وطردهم أو إغلاق محلاتهم بل يجب استقبالهم بكل احترام ،بل لا يجوز للقضاء أن ينظر فيما يرفع ضدهم من دعاوي إلا أمام الباب العالي. يحق لهم رفع علم بلادهم في أمام مساكنهم، وكانت لهم الحرية في صنع النبيذ أو جلبه من الخارج معفى من الرسوم الجمركية.

انطلاقا من تلك الامتيازات التي مثّلت الحصانة للقناصل التي منحتها لهم الدولة العثمانية ،فإن القناصل والمبعوثين الدبلوماسيين تمتّعوا بنفس الحصانة في إيالة الجزائر ،حيث كانت لهم كل الحصانة الشخصية لممتلكاتهم ولهم حرية التنقل داخل وخارج المدينة ،وكذا حق ممارسة الشعائر الدينية وهذا ما نلاحظه من خلال بنود أغلب المعاهدات الموقعة مع الجزائر من طرف الدول الأوربية .فمثلا في المعاهدة الموقّعة بين الجزائر والسويد سنة 1729 جاء في البند 18 " أن القنصل وكذلك الرعايا السويديين هم أحرار ليس فقط خلال مدة هذا الصلح وإنما أيضا في حالة حدوث قطيعة بين جلالة ملك السويد وجمهورية الجزائر في الانسحاب إلى السفن التي يختارونها مع حمل إلى جانبهم ثرواتهم، أهلهم وخدامهم لنقلهم إلى الجهة التي يختارونها بدون أي عرقلة حتى ولو كانوا قد ولدوا في مدينة الجزائر أو في أي مكان من الأراضي التابعة لها"[16] .من أكثر الدول التي استفادت من هذه الإمتيازات هي فرنسا فنجد في معاهدة السلم الموقّعة في 24 أفريل 1684 [17] في البند (17): " إن القنصل المعني يكون له حق السبق على غيره من القناصل وله كل الصلاحيات القضائية للفصل في المنازعات التي قد نشبت بين الفرنسيين ولا يحق للقضاة الجزائريين التدخل في ذلك"[18].

رغم كل الإمتيازات والحصانة التي تمتّع بها القناصل والرعايا وأعضاء البعثة الدبلوماسية إلا أن ذلك لم يمنع معاقبتهم بالسجن والضرب وحتى القتل في بعض الأحيان في حال القيام بتجاوزات والأمثلة في ذلك كثيرة، فنجد مثلا القنصل الدانماركي أولريش Urich وقنصل هولندا فريزيني Fraisainet تعرضا للسجن بسبب تأخر بلديهما في دفع الإتاوة السنوية [19]، وقد ندّد باقي القناصل بذلك واعتبروه مساسا بحرمة القناصل، كما هدّدوا بالرحيل

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

جماعيا. من الأحداث الهامة أيضا التي ذكرها غرامون Grammont ما قام به القنصل الفرنسي دولان Delane حيث حضر إلى مجلس الداي حاملا سيفه وهو ما عرّضه إلى الإهانة من الداي الذي قال له أنه إذا تجرأ وأعاد نفس التصرّف فلن يلوم إلا نفسه وقد يقطع رأسه [20] ، وقد وصل الأمر إلى القتل أحيانا مثلما حدث مع القنصلين لوفاشيLe vacher وبيول piolle حسب ما أورده (Plantet) [21] .

هناك من القناصل المشاغبين والمشاكسين الذين خالفوا القوانين والأعراف القنصلية وارتكبوا تجاوزات في منتهى الخسة لم تقبل بها الحكومة الجزائرية وطالبت بترحيلهم وتعويضهم بغيرهم ويتعلق الأمر بالقنصل الإسباني دومانويل أسبرير Don Manuel de Asprer الذي أثار مشاكل كثيرة وكان سببا في ثورة الأسرى الإسبان ضدّه وضد الراهب الذي كان يساعده والذي ضربه أحدهم حتى أعماه[22]، وذلك حسب ما جاء في الرسالة التي أرسلها الداي حسن إلى الملك الإسباني كارلوس المؤرخة في 21 صفر 1208هـ/ الموافق ل28 سبتمبر 1793 [23]، والتي يتحدث فيها عن سوء سلوك هذا القنصل، ومحاولته التدخل في الشؤون الداخلية للإيالة فطلب نقله وتعويضه بقنصل آخر.

3 - مجالات التعامل الدبلوماسي:

تعدّدت مجالات التعامل الدبلوماسي بين الجزائر والدول الأوربية على الرغم من أن النشاط الدبلوماسي الأوربي جاء لتلبية المصالح التجارية والإقتصادية ،ويمكن حصر مجالات التعامل الدبلوماسي في:

أ - التجارة:

ارتبطت علاقات الجزائر بالدول الأوربية بسلسلة من المعاهدات التي حدّدت طبيعة المعاملات التجارية بين الطرفين ، وقد كانت الإمتيازات هي المحور الأساسي في المعاملات التجارية التي احتكرتها فرنسا بنسبة كبيرة والتي بدأت باصطياد المرجان بالسواحل الشرقية سنة 1520 في عهد الملك الفرنسي فرانسوا الأول(1494 - 1547)، ثم أصبحت في شكل إمتيازات تجارية سنة 1524 عندما احتكر المرسيليان توماس لانش وكارلن ديدي thomas Linsh و carlin didas إلى جانب الإمتيازات التي حصلت عليها بريطانيا كذلك في الشرق الجزائري سنة 1807 وكذا إسبانيا ،إلى جانب باقي الدول الأوربية كالسويد والبندقية وليفورن.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

اعتمد القناصل على أساليب وسياسات مختلفة حسب تطور الأوضاع والظروف الداخلية الخارجية، وذلك من أجل تحقيق أغراضهم وحماية مصالحهم، فنجد مثلا القنصل مارتان Martin أصبح من أعضاء ديوان الإيالة[24]ونظرا للنفوذ الذي حقّقه هذا القنصل استطاع إطلاق سراح أحد التجار الإنجليز وترحيله إلى لندن سنة 1677 وهو التاجر thomas slawey وذلك رغم إعلان الحرب مع بريطانيا. محاولة الدول الأوربية حماية مصالحها والحفاظ عليها جعل القناصل يدخلون في مرحلة صراع ومنافسة فيما بينهم لتحقيق مصالحهم مثلما قامت به الدنمارك والسويد لتعطيل توقيع الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة الصلح مع الجزائر لأنهما تعتبران التجارة الأمريكية تهديدا دائما لمصالحها الخاصة إذ أن جزءا رئيسيا من تجارة الدنمارك يتألف من"سمك القديد" الذي كان يلقى رواجا في أسواق أوربا الجنوبية ولم يتقبّلوا مزاحمة تجار الأسماك النيوإنجلنديين [25](New England) .

أكثر الدول الأوربية تنافسا فرنسا وبريطانيا، حيث عملت كل واحدة منهما على توسيع نشاطها التجاري ليشمل مختلف موانئ الإيالة وذلك بغرض الحصول على كميات متزايدة مما تنتجه الإيالة[26]،من خلال تحقيق توسعات تضاف إلى إمتيازاتها والبيوت التجارية في عاصمة الإيالة والتوسّع نحو الغرب في وهران التي تتمتّع بمكانة متميّزة في حوض البحر الأبيض المتوسط وتصدير الحبوب لا سيما بعد تحرير وهران وحصول بريطانيا على امتيازات خاصة بها.

عرفت مرحلة الحكم العثماني في الجزائر توقيع عدد كبير من المعاهدات مع الدول الأوربية في حين لا نجد مثل هذه المعاهدات مع العالم الإسلامي، ويعود ذلك إلى انتماء الجزائر إلى هذا العالم، ومن ثم لم تكن بحاجة إلى تعاهد أو تعاقد، لأن أرض الإسلام كلّها دارها[27] . يتّضح من خلال المعاهدات أن الجزائريين على عكس الأوربيين، لم يكونوا يولون أهمية لمضمون بنود المعاهدات، وكانوا يوقّعونها من أجل الحصول على هدايا وفوائد مادية. واهتم الدايات بالمعاهدات من أجل الحصول على العدة والأسلحة التي كانت تستخدم أساسا في الداخل ضد تمرّد القبائل.

أوضحت المعاهدات التي تم التوقيع عليها بين الجزائر وبلدان أوربا التفاوت الحاصل بين الطرفين. فبقدر ما اتّسعت هوة التجاوز، كانت أوربا تحتكر المبادرة لتضايق الجزائر، فعن طريق المعاهدات حاولت تطويق ممارسات الجزائر التي أرادت أن تجعل من القرصنة البحرية

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

مؤسسة لمواجهة البلدان الأوربية وأمريكا والضغط عليها إلا أن النتيجة كانت عكس ما أراده الدايات، فقد أضحت القرصنة فرصة ومناسبة استعملها الأوربيون للضغط عليها، مستغلين في ذلك تفوّقهم التقني والاقتصادي.من الصعوبات التي كانت تعترض العمل الدبلوماسي الجزائري وتجعله يترك المبادرة فيه لأوربا مسألة اللغة التي كانت تحرّر بها المعاهدات، ويمكن اعتبار هذا الموقف مؤشرا من المؤشرات التي تبيّن تجاوز أوربا للجزائر خلال العصر الحديث، لأنها ستعمل عن طريق تحرير المعاهدات على ضبط مضامين بنودها لتجعل منها الإطار القانوني الذي سيمكّنها من تطويق الجزائر ومحاصرة سفنها الجهادية تدريجيا[28].

سارعت بعض الدول الأوربية إلى عقد معاهدات سلام وتجارة مع الجزائر لتأمين سفنها التجارية العابرة للبحر الأبيض المتوسط مقابل ثمن باهض لكنّها تقرّ حالة السلم وتضمن حرية الملاحة والتبادل التجاري، وقد علّق دوغرامون (De Grammont) على ذلك بقوله: " إن كل الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية من قناصلها كانت تسير في اتجاه شراء السلم بثمن باهض من الجزائر"[29] .

ب- إفتداء الأسرى:

مسألة الأسرى الأوربيين كانت من المسائل الكبرى التي تضمنّتها بنود المعاهدات الجزائرية الأوربية، فمنذ النصف الثاني للقرن السادس عشر سيحدث تطور كبير في عملية الفداء، حيث أدرجت بنود عديدة في المعاهدات التي أبرمت بين الأيالة الجزائرية والدول الأوروبية[30]، أين سيطرت مسألة أسرى القرصنة على العلاقات بين الطرفين[31]. فبعد توقيع معاهدة الامتيازات بين الباب العالي وفرنسا في شهر فيفري سنة1535 م أصبحت فرنسا الدولة الأوروبية الوحيدة التي تمتلك امتيازات لرعاياها داخل الإمبراطورية العثمانية[32] .

كان القناصل يتولون مهمة التفاوض بغرض تحرير أسراهم ويتم ذلك مباشرة مع الرياس، مثل ما قام به القنصل الإنجليزي بتحريره 7 أسرى إنجليز بمبلغ 700 بياسترة وكذا مادفعه دارفيوD'Avrieux خلال فترة تواجده في الجزائر المقدّر ب100 بياسترة لقرصان سالا بغرض تحرير أسير فرنسي[33]، كما أن القنصل الفرنسي جون بومJ.Baume قد وجد نفسه في مأزق بين ضرورة حماية المصالح التجارية أو فدية الأسرى، فاضطر إلى الاقتراض من أحد اليهود بفائدة 3% شهريا، وخلال افتدائه لإثنين من الأسرى الإسبان طلب هذا القنصل في تقريره لنواب الغرفة التجارية بمرسيليا بضرورة تعويضه ب125 بيستول Pistoles[34]، وفي تقرير

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

آخر لنواب الغرفة التجارية بمرسيليا بتاريخ 25 جويلية 1750، ذكر القنصل نفسه أنه أنفق 90 بدقة شيك و5 ثمن من أجل إطلاق سراح فرنسيين أسرا على متن سفينة إسبانية ويعمل أحدهما كطباخ لدى قنصل مالقة Malaga. بريطانيا أيضا كانت لها مفاوضات مع الجزائر حول أسراها، فحسب ما جاء في إحدى مراسلات القنصل دارفيو (le chevalier Laurent d'Arvieux) المؤرخة في 16 جانفي 1675والتي من بين ما جاء فيها أن بريطانيا أرسلت السيد بريستان Bristan [35]، سكرتير الملك كمبعوث دبلوماسي على رأس أسطول إلى الجزائر للتعاون مع قنصلهم من أجل شراء كل الإنجليز في الإيالة بإستثناء الذين كانوا تحت خدمة دول أخرى[36]. بالنسبة لهولندا (وعلى غرار دول شمال أوروبا) فقد كان لها تاريخ سلمي طويل مع الجزائر والجزائريين الذين كانوا يحترمون تلك الدول بعمق نظراً لسياساتها السلمية وطابعها الدولي المرموق[37].

لقد كان برلمان الأراضي المنخفضة (هولندا) أول سلطة أوروبية تقوم بعملية تنظيم الفداء والحماية من الغارات وذلك من خلال عقد معاهدة مع الجزائر تنص على دفع إتاوة، وهو العمل الذي اعتبره قناصل فرنسا وانجلترا مهانة تستدعي الخجل، إلا أن الهولنديين رأوا أن شراء الحماية أرخص من فرضها بواسطة السفن الحربية[38] . أما إسبانيا فقد كانت من أكثر الدول عداوة مع الجزائر بسبب التحرشات على سواحل الجزائر مع بداية القرن 16م، حيث احتلوا وهران، بجاية، وهدّدوا مدينة الجزائر[39]،، إضافة إلى الحملات والاعتداءات المتتالية على الجزائر مع احتلال وهران والمرسى الكبير لغاية استرجاعهما نهائيا سنة 1792 وهو ما كان سببا في توتر العلاقات بين البلدين وقلة المعاهدات الموقّعة بين الطرفين كما سبق ذكره، وفي ظل هذه الظروف كان من الصعب إيجاد اتفاق خاصة وأن عدد الأسرى كان كبيرا، ومن جهة أخرى كانت السجون الإسبانية تعج بالأسرى الجزائريين، فكان تبادل الأسرى أسلوبا آخر لإسترجاع الأسرى بالنسبة للطرفين، وقد وقع أول إتفاق لتبادل الأسرى سنة 1768 بعد جهود كبيرة من الطرف الأسباني انتهت باتفاق في شهر أكتوبر من سنة 1768 ينص على هذا التبادل، حيث اشترط الجزائريون على أسبانيا إطلاق جميع ما لديها من الأسرى مقابل افتداء الأسرى الأسبان الموجودين في الجزائر، فأطلق سراح 120 أسيراً مسلماً مقابل 712 أسيراً أسبانياً حرروا عن طريق دفع مبالغ مالية.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

لقد احتلت مسألة الأسرى حيزا هاما في علاقة الإيالة بالقوى الأوربية، وذلك بالتوقيع على المعاهدات وكانت المحور الأساسي للمفاوضات فكانت إحدى محركات العلاقات الدولية بأن كان الأهم والأولى فيها هو المحرك الاقتصادي والامتيازات التجارية.

ج - حماية رعايا دولهم وأموالهم:

تناولت مختلف المعاهدات الموقّعة بين الجزائر والدول الأوربية الحالة القانونية للرعايا الأوربيين ووضعهم داخل الإيالة، حيث منحت لهم الحماية لهم ولأموالهم وضمنت لهم حرية التنقل وحصانة منازلهم، والإعفاء من الرسوم الجمركية للعاملين في السلك الدبلوماسي[40]، كما ضمنت لهم المساعدة في حال تعرّضهم للخطر، فنجد مثلا في معاهدة 24 أفريل 1684 في البند (13): " إذا جنحت بعض السفن الفرنسية على شواطئ مملكة الجزائر أو إذا قام الأعداء أو التجأت بسبب الأحوال الجوية يجب مساعدتها ومدّها بكل ما تحتاجه من أجل إعادة تعويمها في البحر وتفريغ شحناتها من السلع مقابل دفع أجرة للعمال الذين قاموا بذلك ولن تفرض رسوم ولا إتاوات على السلع التي أنزلت إلى البحر إلا إذا بيعت في موانئ هذه المملكة "[41].

أقرّت المعاهدات أيضا حق ممارسة الشعائر الدينية مثلما ورد في البند (11) من المعاهدة الموقّعة بين الجزائر وإسبانيا في 14 جوان 1786 والذي جاء فيه: " لكل الإسبان الموجودين بمملكة الجزائر كامل الحرية في ممارسة شعائر الدين المسيحي سواءا أكانوا بالمستشفى الملكي الإسباني الذي تديره منظمة الإفتدائيين الثالوثيين المنتقلين بمدينة الجزائر أو في منازل القناصل أو دور نوابهم أو التي يستحسن في المستقبل إنشاؤها في أماكن أخرى "[42]، كما ورد أيضا في البند (25) من المعاهدة الموقّعة بين الجزائر وفرنسا بتاريخ 24 أفريل1786: " يعتبر أفراد الإرساليات من أية جنسية يكونون هم بمثابة رعايا إمبراطور فرنسا الذي يضفي عليهم حمايته، وبهذه الصفة فإنه لا يجوز مضايقتهم تحت أي مبرّر كان بل يرعون ويساعدون من طرف القنصل كالفرنسيين "[43] ، وورد أيضا في معاهدة 1813 بين الجزائر والبرتغال في البند (12): " إذا مات برتغالي بممتلكات الجزائر فإن جميع أملاكه ستدفع للقنصل البرتغالي ليسلمها إلى ورثة الفقيد "[44].

استفاد من هذه الحماية كل الأجانب ورعايا الدول الذين ليس لهم قنصل يمثلهم في الجزائر في الجزائر كاليهود الليفورنيين شرط أن يسكنوا خارج الفندق الفرنسي لكن بإمكانهم التردّد على منزل القنصل الفرنسي.[45]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

إستفاد الأوربيون بمختلف جنسياتهم من إمتيازات ضمنت لهم الحرية والحماية حسب ما جاء في المعاهدات الموقّعة بين الجزائر والدول الأوربية حيث نجد مثلا في معاهدة السلم والصداقة الموقعة بين الجزائر وإسبانيا في 14 جوان 1786 في البند (02): " إن بحارة الإيالة أو العاملين لحسابهم بالجزائر إذا إعترضوا سفنا إسبانية في البحر عليهم أن يتركوها تسير على حيث تشاء، ويقدّموا لها كل الإسعافات والإمدادات اللازمة إذا تعرّضت لأي عائق وإذا أراد الصعود إلى متنها يجب عليهم ألا يرسلوا سوى رجلين ذوي الثقة إلى ظهر المركب "[46] ، وفي البند (04): " إذا وجد مركب إسباني في ميناء الجزائر أو أحد موانيها الأخرى بالمملكة، وتعرّض لهجوم من أعداء إسبانيا، فإن كان داخل مرمى مدفعية الحصون فعليها أن تحميه، وعلى قائدها أن يجبر المغيرين على إمهال المركب الإسباني وقتا كافيا لا يقل عن 24 ساعة للخروج والإبتعاد وذلك بحجز سفن العدو، ومنعها من ملاحقته، وتتخذ نفس الإجراءات من طرف إسبانيا لفائدة مراكب الجزائر "[47].

أشارت مختلف المعاهدات التي وقّعت بين الجزائر والدول الأوربية إلى ضرورة عدم إجبار القنصل على تسديد ديون رعايا دولته، وقد ورد ذلك مثلا في البند (08) من المعاهدة الموقّعة بين الجزائر وفرنسا بتاريخ 17 ماي 1666 [48] ، والذي جاء فيه: " لا يجوز إجبار القنصل ولا أحد رعايا جلالة الملك على دفع دين فرنسي آخر أو غيره إن لم يكن قد تعهّد بذلك كتابة" [49]. نفس الأمر ورد في البند (14) من المعاهدة الموقّعة بين الجزائر وإسبانيا بتاريخ 14 جوان 1786 والذي جاء فيه: " لا يتحمّل قنصل إسبانيا بحكم وظيفته مسؤولية ما يرتكبه بعض التجار أو الأشخاص الأسبان من ديون إلا إذا إلتزم بذلك كتابة "[50]. وكذا فيما ورد في البند (11)من المعاهدة الموقّعة بين الجزائر والبرتغال بتاريخ 14 جوان 1813 والذي جاء فيه: " لا يمكن إلزام القنصل المذكور وممثليه بدفع دين ما يكون الرعايا البرتغاليون قد أقدموا عليه باستثناء الحالة التي يكون القنصل وممثلوه قد تعهّدوا فيها كتابيا بخط يدهم وبتوقيع منهم "[51] . بالإضافة إلى عدم تحمّل القنصل مسؤولية تسديد ديون التجار أو رعايا دولته، فإنه كذلك لم يتحمل مسؤولية ارتكاب أحد الرعايا لجريمة أو جنحة في حق أحد رعايا الإيالة وقد ورد ذلك في البند (11) من المعاهدة الموقّعة بين الجزائر وفرنسا بتاريخ 17 ماي 1666 والذي جاء فيه: " إذا قام أحد من رعايا جلالته بضرب أو إساءة معاملة تركي أو واحد من الأهالي فإنه سيعاقب إذا تم القبض عليه بعد إخطار القنصل، ولكن في حالة فراره فإنه لا يمكن

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الاقتصاص من القنصل ولا من أي شخص آخر "[52]، وأعيد تكراره في معاهدة 24 أفريل 1684 من خلال البند (22): " لا يعاقب فرنسي ضرب تركيا أو أهليا إلا بعد استدعاء القنصل ليتولى الدفاع عنه، ولا يعتبر القنصل مسؤولا في حالة فرار المعتدي"[53].

د- التجسّس:

يظهر من خلال مراسلات القناصل مع حكوماتهم حرصهم الكبير على نقل أدق التفاصيل الخاصة بالحكومة الجزائرية نشاطها اليومي وحركتها التجارية وعلاقاتها ومختلف تحركاتها الداخلية والخارجية، وذلك لإطلاع حكوماتهم بكل جديد وهو ما ستظهره بعض النماذج من تجسّس القناصل، فمثلا نجد للقنصل بيول (Piolle) القنصل الفرنسي بالجزائر (1686-1687) رسالتين تتضمنان معلومات دقيقة عن الإيالة وشؤونها الداخلية ففي الرسالة الأولى المؤرخة في 23 ماي 1686 يتحدث فيها عن وصول الباشا من الإسكندرية، وعن المرض المعدي الذي أودى بحياة عدد من الأشخاص[54]، والرسالة الثانية المؤرخة في 23 أفريل 1687 التي يتحدث فيها أيضا عن أوضاع الجزائر، وعن إنعقاد إجتماع بين الداي وكبار الموظفين في الإيالة لإيجاد تسوية للقطيعة مع فرنسا [55].

- الهدايا القنصلية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوربية:

قوة الجزائر خلال العهد العثماني مكّنتها من فرض سياستها على مختلف الدول خاصة الأوربية منها وذلك من خلال إجبارها على دفع إتاوات وهدايا قنصلية إلزامية (Présents consulaires) مقابل السلم والسماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وإعطاء تجار تلك الدول امتيازات خاصة، منها تخفيضات على الرسوم الجمركية، وهذا ما ينفي صفة اللصوصية القرصنية أو الاعتداء على حرية التجارة العالمية عن البحرية الجزائرية، والتي حاول الكتاب الأوروبيون إلصاقها بالبحارة الجزائريين، لتبرير تحرشاتهم والتمهيد لاعتداءاتهم. بالرجوع إلى مراسلات القناصل الأوربيون[56]، وسجلات الدولة الجزائرية نجدها تزخر بقوائم طويلة للإتاوات والهدايا القنصلية، والملاحظ أن هذه الهدايا ومع ضعف البحرية الجزائرية في الفترة الأخيرة من عمر الإيالة الجزائرية تحولت إلى هدايا دبلوماسية إلزامية وترضيات تقدم في مختلف المناسبات في مقابل حرية الملاحة ونيل الاحتكارات والامتيازات التجارية[57].

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

لقد اختلفت تلك الهدايا حسب طبيعة العلاقة التي كانت تربط تلك الدول بالجزائر، كما أن الظروف السائدة في تلك الفترة كان لها تأثير في تحديد مبلغ الإتاوات وكذلك طبيعة الهدايا المقدّمة. عند تجديد مبايعة الداي سنويا في كل عيد الفطر أو عيد الأضحى أو ما يسمى بيرم (Beraim) تنظم حفلة رسمية لذلك، بإلباسه الخلعة السلطانية في وسط المدعوين من الديوان والقناصل الأجانب المتواجدين في قاعة مجلسه الدين يقدمون الهدايا بهذه المناسبة. كانت الهدايا تقدم بمناسبة مجيء قنصل جديد أو بمجيء المبعوثين للتفاوض لتوقيع معاهدات السلم، أو في المناسبات السعيدة كرأس السنة والأعياد أو المناسبات الخاصة للحكام ولكبار موظفيه. نظمت الهدايا القنصلية في عهد الباشا بابا علي الذي اشترط أن يستبدل القناصل كل سنتين بالنسبة لفرنسا والسويد حتى يحصل على الهدايا بانتظام[58]، ، إلا أن هذا التنظيم لم يكن محترما دائما.

يورد (Venture de paradis) قيمة الهدايا القنصلية التي كانت تدفعها الدول الأوربية، حيث كانت كل من هولندا والدنمارك تدفع هدايا قنصلية كل سنتين بقيمة 30ألف جنيه وكذلك السويد أما بريطانيا فكانت تقدم الهدايا القنصلية كل خمس سنوات عند تغيير القنصل، أما فرنسا فكانت تقدم هدايا قنصلية كل ست أو سبع سنوات عند تغيير القنصل[59].

كانت الهدايا توزع على الداي وكبار الموظفين وحتى الخدم الذين يسهرون على راحته، تماما كما يحصل في توزيع الهدايا بمناسبات الدنوش، ومنذ عهد بابا علي أصبحت هدية الداي والخزناجي والآغا وخوجة الخيل تتكوّن من ساعة دقائق مرصّعة بالماس وخاتم رفيع القيمة وقفطان مدبج أو مرصّع بالذهب والفضة وقطعة من الكتان طولها 24 ذراعا، وتتكون هدايا الكتاب الأربعة والطباخين من ساعة دقائق وتتكون هدية وكيل الخرج من أصواف وجلود، أما هدايا البيت مالجي وقبطان الميناء والرياس والباش شاوش وتراجمة دور القناصل وغيرهم فلهم 16 ذراعا من الكتان[60]،وهذه الهدايا تكلّف ما تتراوح قيمته بين 25 إلى 28 ألف ليرة، لكنها كانت تزيد كل سنة.

من بين الهدايا التي كان يحصل عليها كبار الموظفين نذكر ما كان يحصل عليه الخزناجي الذي كان يستفيد من الترضيات والهدايا التي يقدمها القناصل الأوربيين خلال اتفاقيات ومعاهدات السلم حيث كان الخزناجي يجني منها أموالا طائلة، كالهدايا التي تحصّل عليها سنة 1695 م من القنصل الفرنسي والمقدرة ب 1000 بتاك شيك، وكذلك ما تحصل عليها من إتفاقيات السلام مع

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

السويد سنة 1738 م والمقدرة ب 3000 بتاك شيك (1000ريال)كما كانت له عوائد مالية ضخمة كالتي تعلّقت بمعاهدة السلام مع المملكة الإسبانية حيث كان نصيبه المالي فيها حسب ما ذكره فونتور دو برادي (Venture de Paradis)10,000 قطعة ذهبية إسبانية المعادلة للسلطاني الذهبي القديم في ذلك الزمن[61]. استفاد خوجة الخيل سنة 1695 م خلال مراسيم استقبال الداي الحاج شعبان باشا للقنصل الفرنسي حيث كان نصيبه مماثلا لنصيب كبار الديوان الخاص والذي قدر ب 1000 بتاك شيك(300ريال)، ولما أبرمت دولة السويد اتفاقية السلام مع الآيالة في عهد الداي كرد عبدى باشا سنة 1728م استفاد خوجة الخيل من أسهم مالية وعينية من مجموع الهدايا التي قدّرت ما بين25000 و30000بتاك شيك(8000-9500 ريال)، وفي سنة 1738م عبّر خوجة الخيل عن عدم رضاه بنصيبه من الهدايا التي قدّمتها هولندا للأيالة والمقدرة ب 5215 بتاك شيك رغم أن أعضاء الديوان الخاص استفادوا من نفس القيمة[62].

كانت مختلف الدول الأوربية ملزمة بتقديم الهدايا إلى جانب الإتاوات بصفة منتظمة، فهولندا والبرتغال والسويد ونابولي والدنمارك والنرويج تدفع الضريبة للجزائر كل سنتين وأكثر من ذلك فإن كل من السويد والدنمارك والنرويج كانت تزوِّد الجزائر بالأسلحة والأسلاك والأعمدة والبارود والقنابل، أما فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وسردينيا وتوسكانيا والبندقية فقد كانت تقدِّم كل سنتين هدايا نقدا أو عتادا، أما هانوفر، هامبورغ فقد كانت تقدّم العتاد البحري والحربي، أما الدولتان اللتان لم تكونا تدفعان الهدايا هما النمسا وروسيا لقربهما من الباب العالي، إلا أن ذلك كان له تأثير كبير عليهما لأن الأسرى النمساويين والروس كانوا بأعداد كبيرة في السجون الجزائرية.

في هذا الإطار نذكر عدة نماذج عن محاولات التخلّي عن دفع تلك الإلتزمات وتأثيرها على العلاقات بين الجزائر وتلك الدول وسنركز في حديثنا هنا على فرنسا التي حاولت في العديد من المرات القيام بذلك، فمثلا الجمهورية الفرنسية حاولت التخلص من الهدايا التي اعتبرتها مساس بكرامة الجمهورية وذلك سنة 1792 حيث زوّد القنصل فالير بتعليمات تتضمن: "إن الجمهورية لا تبيع صداقتها كما أنها لا تريد أن تشتري صداقة الجزائر بالهدايا، وعليه فلا يجب أن تعود للمطالبة بها من الآن فصاعدا "[63]، لكنها ستتراجع عن هذه التعليمات في مراسلة أخرى وجِّهت إلى القنصل فالير في 17 جانفي 1793 [64] ، وستعود هذه المسألة للظهور سنة 1798 حيث استلم القنصل الفرنسي مولتيدو هدية القدوم التي تمثَّلت في تحرير أربعة أسرى

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

من الفرنسيين دون مقابل دون أن يطالبه الداي مصطفى بالهدايا القنصلية التي كانت تقدم عادة في المقابلة الأولى، وبعد مرور أسبوعين بعث الداي مصطفى إلى القنصل يستفسره إذا كان البلدان لا يزالان صديقان وعندما رد عليه بنعم وأنه لم يطرأ أي تغيير في العلاقات بين البلدين تساءل أين الهدايا ؟![65] ، خاصة وأن الظروف لم تكن في صالح فرنسا التي كانت تستعد لحملتها على مصر فكان من الواجب عليها الحفاظ على علاقتها مع دول المغرب وذلك لمنعها من التحالف مع الدولة العثمانية ضدّها، وهو ما حمله التقرير الذي قدّمه وزير الخارجية الفرنسي تاليران وذلك بتأكيده أن طريقة التعامل مع هذه البلدان بسيطة للغاية: " الوفاء بالالتزامات واحترام مواعيد تقديم الهدايا التي هي تقليد منيع منذ عهد موغل في القدم، وتنفيذ المعاهدات بصدق وإخلاص، فهذه هي الطريقة التي تضمن التعايش معها، ومنع منافسيها من اكتساب مكانة مهيمنة لديها على حسابنا"[66] ،وستجبر فرنسا على قبول مطالب الجزائر بتقديم الهدايا . ستعود قضية الهدايا القنصلية للظهور والتأثير على العلاقات الجزائرية الفرنسية مع مجيء القنصل ديبواتانفيل إلى الجزائر سنة 1800 وخاصة حول التوقيع على هدنة غير محدّدة بين البلدين، إلا أن الأمر الجديد هو رفض فرنسا دفع قيمة 6 ملايين فرنك حيث قال القنصل تانفيل أن هذا الطلب يمثل إهانة ويمس بكرامة أمة قوية تريد السلم ولكنها لا تخشى الحرب[67]، وحاول القنصل إقناع الداي بالمكاسب التي ستحصل عليها الجزائر من الإتفاق فأظهر الداي استعداده لتخفيض قيمة المبلغ إلى مليون فرنك، لكنه لن يتنازل عن دفع الإتاوة بأي حال من الأحوال. نلاحظ أن الدنمارك أيضا ستعرف ضغوطات عندما حاولت التملّص من تقديم الهدايا القنصلية سنة 1803 حيث طلبت الجزائر من قنصلها مغادرة البلاد وقرّرت إعلان الحرب ضدّها، خاصة وأنها رفضت تزويد الجزائر بمعدات عسكرية وتجهيزات بحرية حددت أصنافها ومقاديرها ومواعيد استلامها باتفاق بين الطرفين .

لقد كان للهدايا القنصلية أهمية كبيرة في العلاقات الجزائرية الأوربية حيث استخدمتها الدول الأوربية لتحقيق مصالحها من خلال تقرّبها من الشخصيات النافذة والحكومة الجزائرية لكنّها حاولت في العديد من المرات التخلّص منها من خلال شن حملات ضد الجزائر لكنها كانت فاشلة حيث كانت الدول الأوربية تضطر إلى دفع أتاوات وتقديم هدايا في سبيل توقيع معاهدات الصلح مع الجزائر.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

لم تهتم الجزائر بتعيين سفراء لتمثيلها عند ملوك أوربا على أساس أن يقيموا عند هؤلاء لمدة طويلة، بل كان يرسل مبعوثين عنه لفترات قصيرة جدا وفي مهام مضبوطة، وغالبا ما كان هؤلاء السفراء يستعينون في رحلاتهم بخدمات القناصل المعتمدين في الجزائر أو بالتجار الأجانب، بالإضافة إلى أهل الذمة، واعتادوا التنقل في السفن الأوربية .وهكذا كانت هذه السفارات تذهب إلى أوربا في جو رسمي في الداخل والخارج، وعند وصولهم يجدون برامج تحركاتهم مسطّرة ومضبوطة ينتقلون من مكان إلى آخر وفق ما رسمته الدولة المضيفة .ومن ثم ظلت معرفتهم بهذه المجتمعات سطحية، ولاسيما أن تكوينهم ظل معتمدا على المألوف وعلى التجربة.

لم تعمل الجزائر على تطوير دبلوماسيتها وتكوين ممثلين دبلوماسيين دائمين على غرار الدولة العثمانية لحماية مصالحها السياسية والإقتصادية والدفاع عنها ،بل كانت على أهواء حكامها . وعلى العكس من ذلك امتلكت الدول الأوربية ممثلين دبلوماسيين أكثر تطورا ومواكبة للتطورات ومرتبطة بسياسات وأهدافها مكّنتها من فرض قراراتها والإستفادة من هذا الجانب في تحقيق العديد من المكاسب كما اهتمت أيضا باستعمال الإطار القانوني القادر على محاصرة وتطويق العناصر التي كانت تعارض مصالحها .ولأجل الوصول إلى هذه الغاية، لجأت إلى دعم وفرض أسلوب المعاهدات والمهادنة مع العوالم الأخرى، بما في ذلك الجزائر خلال العصر الحديث.

الإحالات:

[1] كاثكارت: مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، (ترجمة وتعليق: إسماعيل العربي) الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 15 .

[2] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ج2، ص48.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل 1830،ج1، الجزائر :دار البعث للطباعة والنشر، 1985، ص76.

[4] يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ج1، ص 54 .

[5] وليام سبنسر: المرجع السابق ص ص 151-155 .

[6] ليلى الصباغ: الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1989، ص547.

[7] Galibert,L: histoire de la république de Venise, paris, 1856 ,p p258-392.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[8] Raoul Busquet: l'origine du consulat de la nation Française a Alger, Marseille, 1927, p6

[9] P Masson: Histoire des établissements de commerce française dans l'Afrique barbaresques 1560-1793, paris: Hachette, 1930, p55.

[9] E. Plantet : correspondances des deys d'Alger avec le cour de France 1579-1833, T1 (1700-1833), paris, 1889, pp1 – 2.

[11] Ibid, p, 42.

[12] Ibid.

[13] عزيز سامح ألتر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، (ترجمة: محمود علي عامر)، بيروت:دار النهضة العربية، 1409 هـ /1989م،ص152.

[14] عبد القادر فكاير: علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية، مجلة المواقف، العدد 01، ديسمبر 2007، معسكر، ص 187 .

[15] نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص107 .

[16] جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات المتحف الوطني للجهاد، الجزائر، 1994، ص219.

[17] ANP (Archive nationale de Paris)/MarineB7 525.

[18] جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص347.

[19] De Grammont: Histoire d'Alger sous la domination turque: Leroux, paris, 1987, p367.

[20] H.D de Grammont: correspondances des consuls d'Alger (1640-1742), Alger, Jourdan, paris: E. le roux, 1890, p194.,

[21] Plantet: correspondances, op, cit, T1, pp142-158.

[22] يحي بوعزيز: المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد 1780-1798، الجزائر، 1993، ص14.

[23] نفسه، ص 171 .

[24] Sir Godfrey Fisher : Légende Barbaresque, Traduit par Hellal (Farida) :O.P.U, Alger, 2000,p330.

[25] راي إروين: العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة (1776-1816)، (تعريب: إسماعيل العربي)، الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978،ص141 .

[26] Fisher, Op.Cit, p374.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[27] علي تابليت: العلاقات الجزائرية-الأمريكية (1776-1830)، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، إشراف ناصر الدين سعيدوني، 2006-2007، ص 306.

[28] نفسه .

[29] De Grammont: Histoire d'Alger sous ...op.Cit, p358.

[30] Moulay BELHAMISSI: Les Captifs algériens & l'Europe Chrétienne (1518 - 1830), (ENAL), Alger, 1988, p91.

[31] سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، المرجع السابق، ص145.

[32] محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص ص 223-230 .

[33] Labat,R.P.J-B: Mémoire du chevalier d'Avrieux ,envoyé extraordinaire du Roy à la porte ,consul d'Alep ,d'Alger de tripoli et autres échelles du levant T IV-VI.(S.L),(S.D),p121 .

[34] ACCM (archive de la chambre de commerce de Marseille). serie. J .art (article) 21.

[35] ACCM. serie. J .art 1350.

[36] Ibid.

[37] سعد الله، أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، طبعة2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 218.

[38] جون ب وولف: الجزائر وأوربا (1500-1830)، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، ط2: دار الغرب الإسلامي، 2005، ص285.

[39] سعد الله، نفسه، ص 252-253.

[40] ANP /AE (Affaires étrangers) B^3 322.

[41] قنان: معاهدات، المرجع السابق، ص346.

[42] يحي بوعزيز: المراسلات، المرجع السابق، ص 41.

[43] قنان: معاهدات، المرجع السابق، ص361.

[44] عبد الحميد، زوزو، محطات في تاريخ الجزائر: دار هومة، الجزائر، 2004 ،ص65.

[45] Boutin, reconnaissances des villes, forts et batteries d'Alger, paris : publier par librairie, ancienne Honoré, champion, 1927, p585.

[46] يحي بوعزيز: المراسلات، المرجع السابق، ص39 .

[47] نفسه.

[48] ANP / B Marine B^7 523 .

[49] Ibid.

[50] يحي بوعزيز: المراسلات، المرجع السابق، ص42.

[51] عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص65.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[52] قنان: معاهدات، المرجع السابق، ص ص 335-336 .

[53] نفسه، ص، 348 .

[54] A.C.C.M, serie J.art 1352.

[55] A.C.C.M, serie J.art 1352.

[56] Plantet: les consuls de la France à Alger, avant la conquête, 1579-1830, Paris: Hachette, 1930.

[57] Emerit, Marcel: « Le voyage de la condamine à Alger (1731)», in R.A, (N°98), 1954, P.378.

[58] MGr, Pavy: « La piraterie Barbaresque », in, R.A (N°2), 1857, 1858, pp 348-350

[59] Venture de Paradis (Jean-Michel), Tunis et Alger au XVIIIe siècle, Mémoires et observations rassemblés et présentés par Joseph Cuoq, Edit : Sindbad, Paris, 1983, p 195.

[60] Ibid, p199.

[61] Venture de paradis, Alger au XVIII[ème] siècle: op .cit, P.268

[62] Merouche (L): recherche sur l'Algérie à l'époque ottomane, monnaies prix et revenus (1520 - 1830), édition bouchene, paris 2000, p176.

[63] قنان: العلاقات، المرجع السابق، ص46 عن A.N.P /A E .B[1] 145

[64] نفسه، ص48

[65] A.E.P/ CCC .Alger 34

[66] A.E.P/ CCC .Alger 34.

[67] A.E.P/ CCC .Alger 36